ولام الجنس مثل اللام من قريش والنجاة في الصدق
من سعادة في العرب

بان كلام من لامي الاستغراق والجنس يفيد التخصيص ولم يتعرض للعهد الخارجي لانه بالاتفاق لا يفيد الحصر وتبعه الشيخ الشنى في الاستغراق اي دون الجنس قوله واما كلاهما آه فيه انه من قبيل الجمع بين معنى المشترك في الارادة وهو غير جائز عند المحققين ويمكن ان يحمل على عموم المجاز بان يراد ما يطلق عليه كلمة اللام وفيه ان ما يطلق عليه كلمتها ليس منحصرا فيهما الا ان يقال ما يطلق عليه كلمة اللام مما هو مذكور هاهنا ثم لا خفاء في انه على تقدير الجمع يكون في الكلام تأكيدان وتيكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيد الكلام من الاختصاصين المستفادين من اللامين على الانفراد وانه بالنظر اليهما معا يكون تأكيدا على التأكيد فاعرفه قوله مرتبط به الظاهر انه بيان لقوله ثابت لله تعالى وفائدته الاشارة لان الثبوت بمعنى الارتباط حتى يشمل اختصاص الصفة بالموصوف واختصاص المتعلق بالمتعلق على ما عرفت سابقا فتأمل قوله لجواز ان يتعلق حمد واحد آه كانه جواب لما يكاد ان يقال لما دل الكلام على ان كل حمد او جنس الحمد مرتبط به تعالى لا يتصور ارتباط حمد بغيره تعالى فيفيد الحصر وحاصل الجواب انه لم يتصور تعلق حمد لم يتعلق به تعالى لكن يجوز ان يتعلق حمد تعلق به تعالى بذلك الغير ايضا وفيه ان فيه شائبة قيام الصفة الواحدة بالشخصين بمحلين مختلفين تأمل وحاصل قوله اللهم آه ان المراد من الافراد المرتبط به تعالى على سبيل الاستغراق اعم من الافراد المغايرة بالذات او بالاعتبار مع كون الكلام محمولا على الادعاء فلا يتصور تعلق ما تعلق به تعالى بذلك الغير ايضا فيفيد الحصر ولا يخفى ان هذا انما يتم بالنظر الى لام الاستغراق دون الجنس فتأمل قوله فلان لام الملك انما وضعت للاختصاص بمعنى آه يشعر كلامه بان ما في الثالث كالثاني انما هو بالنظر

ومنه يظهر ان قوله ويحمل الكلام على الادعاء من تتمة الجواب على ادعائها ان كل فرد من افراد الحمد المتغايرة ذاتا واعتبارا مرتبط بطريق الحصر

الى اللام

الى لام الملك فقط دون لام التعريف الا ان يقال فافهم قوله ما حاصله انه هذا اي ما ذكره من كون التقديم لتأكيد الاختصاص قوله من ان لامي الملك والجنس آه لا يقال هذا المنقول مناف فيما سبق من قوله وتبعه الشيخ الشنى في الاستغراق المشعر بعدم المتابعة في الجنس كما اشرنا اليه لانا نقول هذا كما يشعر به الذكي مع لام الملك مبني على ما سيصرح به من ان لام الجنس مع لام الملك ايضا يفيد الاختصاص وما سبق مبني على الاستقلال والانفراد اي ذكره من غير ذكر لام الملك فلا منافاة على ان على الترفع ايضا يحمل الاول على عموم المواد وهذا على خصوص مادة الحمد وربما يؤيده قوله هاهنا لان على اختصاص الحمد به تعالى وفيه فتأمل قوله ما حاصله ان هذا اي ما ذكره من كون التقديم لتأكيد الاختصاص قوله وفيه نظر اي فيما ذكره من الحاشية قوله فلان البناء المذكور آه اي بناء كون الاختصاص المستفاد من تقديم الظرف تأكيدا للاختصاص المستفاد من اللام على ما صرح به السيد السند مما لا يحتاج اليه من تتميم ما ذكره اذ كون اللام للاستغراق يتم ذلك المذكور من غير حاجة الى ذكره وقس سيء اذ بذلك يحصل المذكور المبني عليه وظاهر المذكور فلا حاجة في ذلك الى غيره اصلا فضلا عن المذكور وهو ظ ويمكن الجواب بان مراده ان ما ذكره من كون ذلك الاختصاص تأكيدا للاختصاص المستفاد من اللام على سبيل السؤال للاقسام الثلثة مبني على ما ذكره وقس سيء فلما كان افادة لام الاستغراق الاختصاص عنده غير مشكوك فيها على ما يدل عليه متابعة السيد فيه وافادة لامي الجنس والملك اياه مشكوك فيها كما يدل على الاول عدم متابعة الشيخ التفتازاني فيه وعلى الثاني ما ذكره من قوله فلان لام الملك وضعت آه احتاج الى شاهد من كلام من يوثق به في الاخيرين دون الاول فلذلك

النغاير الذاتي فيما اذا كانت متعلقات الافراد متغايرة بالذات كما اذا قلت حمدت اليه على احسانه وانه متغاير لقولك على علمه لتغاير كل منهما صاحبه في المتعلق

التغاير الاعتباري فيما اذا كانت متعلقات الافراد متحدة بالذات كما اذا قيل حمدت اليه على اكرامه وحمد زيد على اكرامه فان كل منهما متغاير للآخر بالاعتبار فقط لا بالذات

Copyright © King Saud University